الأمم المتحدة

A/65/783–S/2011/120*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/١١ وقرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض التقرير آخر المستجدات بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما يتضمّن استعراضا للحالة في البلد منذ تقريري السابق المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/65/612-S/2010/630). ويتضمن مرفق التقرير تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية والمؤشرات منذ تقريري المؤرخ ١٠ آذار/ماس ٢٠١٠ (A/64/705-S/2010/127) تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩). وقد أُدخِل تنقيح طفيف على المعايير التي يقاس التقدم تجاه الوفاء بها والتي وردت في تقريري إلى المجلس المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (A/64/364-S/2009/475)، وقد نُظمت الآن على أساس الأهداف والمؤشرات المتفق عليها في المؤتمرين الدوليين المعنيين بأفغانستان المعقودين في لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وفي كابل في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، والمشار إليهما بوصفها ”عملية كابل“، فضلا عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

* أعيد في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ إصدارها لأسباب فنية.

160311 160311 11-25032 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التطورات الأمنية والسياسية

ألف – الحالة الأمنية

٣ – ظل عدد الأحداث الأمنية كبيراً جداً، مثلما جرى على مدى الأعوام العديدة الماضية، حيث وقع ١ ٦٦٤ حدثا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مقارنة بمتوسط شهري بلغ ١ ٦٢٠ حدثا في عام ٢٠١٠، و ٩٦٠ حدثا في عام ٢٠٠٩. وتشكل الاشتباكات المسلحة واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة أغلبية تلك الأحداث. وفي نهاية عام ٢٠١٠، ظل متوسط عدد الهجمات الانتحارية ٢,٨ في الأسبوع مقارنا بالمتوسط الأسبوعي البالغ ٢,٦ خلال عام ٢٠٠٩. واستمرت أعمال الاختطاف والاغتيال خلال الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٠ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وظلت مدينة قندهار الواقعة في الجنوب والمناطق المحيطة بها بؤرة لتلك الأحداث طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وقع ٢٠ هجوما انتحاريا و ٣٣ اغتيالا في تلك المدينة، التي تعد أيضا بؤرة لنشاط قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

٤ – وقد كثفت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات العسكرية الدولية عملياتها. ووردت تقارير تفيد بأن القوات الموالية للحكومة قد ألحقت خسائر بقادة من الرتب المتوسطة لشبكات العناصر المناوئة للحكومة. وقد انخفض عدد المحافظات الخاضعة لسيطرة المتمردين، وحلت العمليات المشتركة لقوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية محل العناصر المناوئة للحكومة في المناطق المحيطة بمقاطعتي قندوز وبلخ. وردا على ذلك، توسع العناصر المناوئة للحكومة نطاق عملياتها ليشمل مناطق لم يحدث فيها نزاع من قبل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حددت إحدى عشرة محافظة إضافية بأنها ذات خطورة عالية ووصفت ثلاث محافظات إضافية بأنها ذات خطورة عالية جدا على عمليات الأمم المتحدة. وهي لا تشمل فقط المناطق المتاخمة للمحافظات التي كانت بؤرة للتمرد منذ مدة طويلة، ولكنها تشمل بصورة متزايدة مناطق في الشمال.

٥ – ونتيجة لازدياد وتيرة العمليات الأمنية في المقاطعات الشمالية والغربية، يسعى عدد متزايد من العناصر المناوئة للحكومة إلى الانضمام إلى برامج إعادة الاندماج المحلية. وكرد فعل على ذلك، تتزايد هجمات المتمردين على من يختارون التصالح وإعادة الاندماج مع الحكومة. وفي حين أن المكاسب العسكرية في شمالي أفغانستان تُقيَم بأنها مستدامة، فإن جهود التوعية التي تبذلها كثير من المنظمات المدنية، ومن بينها الأمم المتحدة، في تلك المناطق ستظل محدودة، بسبب الأساليب غير المتماثلة التي تعتمدها جماعات صغيرة متبقية من العناصر المناوئة للحكومة.

٦ - وفي المقاطعات الجنوبية، واصلت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوات العسكرية الدولية الإبلاغ عن إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار في المناطق التي كانت فيما سبق تحت سيطرة المتمردين. ورد المتمردون على خسارة الأراضي بحملة غير متماثلة من العنف والترويع. ونظرا لتحسن معدلات اكتشاف الأجهزة المتفجرة المرتجلة وزيادة تعاون المجتمعات المحلية، زاد المتمردون من استخدامهم للهجمات الانتحارية التي تعد أكثر عشوائية في أثرها على كل من المدنيين ومنظمات المعونة. وفي ذات الوقت، واصل المتمردون مهاجمة المؤسسات الحكومية والأمنية. وتمثلت تلك الجهود من حيث نوعها في هجوم انتحاري أسفر عن مصرع نائب حاكم قندهار في كانون الثاني/يناير، وكذلك في هجومين كبيرين منسقين على مركزين للشرطة في نفس المدينة في شباط/فبراير، وهجوم انتحاري على مصرف في يوم صرف مرتبات الموظفين الحكوميين في جلال أباد، وقع في شباط/فبراير أيضا.

٧ - وفي كابل، تواصل قوات الأمن الوطني الأفغانية التي تتزايد فعاليتها الحد من هجمات المتمردين. ومع أن ما مجموعه ١٣ هجوما انتحاريا قد وقعت في العاصمة في عام ٢٠١٠ (مقارنة بـ ١٢ هجوما في عام ٢٠٠٩)، فلم تحدث أية هجمات انتحارية في وسط المدينة في الفترة بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولكن، في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، اعتدى مهاجمون انتحاريون على هدفين راقيين، يرتادهما أفغان وموظفون دوليون. وأسفر أول هجوم عن مصرع ١٠ مدنيين وإصابة ١٧ آخرين، وتسبب الثاني في مقتل حارسين مسلحين حاولا إيقاف المهاجمين. وفي حين أن الحدثين يدلان على العزم الواضح من جانب المتمردين على شن هجومات داخل العاصمة، فإنهما يدلان أيضا على انخفاض مستوى الكفاءة في عمليات التخطيط والتنفيذ التي يضطلعون بها.

٨ - وأوصى اجتماع تحضيري للجلسة المقبلة للجنة الأمنية الدائمة التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير، بزيادة القوام المأذون به للشرطة الوطنية الأفغانية من ٠٠٠ ١٣٤ إلى ٠٠٠ ١٧٠ فرد، وزيادة أفراد الجيش الوطني الأفغاني من ٦٠٠ ١٧١ إلى ٠٠٠ ١٩٥ فرد بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان القوام الفعلي لقوات الأمن الوطني الأفغانية على النحو التالي: ٠٠٠ ١٥٢ فرد للجيش الوطني و ٠٠٠ ١١٨ فرد للشرطة الوطنية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التأكيد على أهمية التجنيد القائم على الجدارة والمتوازن عرقيا في جميع أنحاء البلاد، وكذلك توفير التدريب عن طريق بعثة التدريب التي توفرها منظمة حلف شمال الأطلسي لأفغانستان، والقيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان.

٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقع وزير الداخلية على الاستراتيجية الجديدة للشرطة الوطنية، التي من المقرر أن تتبعها خطة الشرطة الوطنية. وتوفر الاستراتيجية توجيها لمواصلة تطوير الوزارة وزيادة قدرتها التنفيذية، وذلك تمشيا مع أولوياتها الاستراتيجية الخمسية. وتشمل هذه الأولويات التدريب والتعليم وتنمية المهارات القيادية للشرطة، ومكافحة الفساد، وتحسين مستويات المعيشة وظروف عمل الشرطة، واستعراض الهيكل التنظيمي، ووضع نظام للحوافز وتدابير تأديبية.

١٠ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم المشورة إلى كل من حكومة أفغانستان وقوة المساعدة الأمنية الدولية بشأن المبادرات المجتمعية للشرطة، بما في ذلك الشرطة المحلية الأفغانية، لضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتوعية المجتمعات المحلية، ووضع ترتيبات للقيادة والمراقبة قبل إنشاء وحدات الشرطة المجتمعية الجديدة. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، وافقت وزارة الداخلية على المرحلة السابعة من مبادرة الشرطة المحلية الأفغانية، مما يسمح بتجنيد عدد يصل إلى ٧٠٠ ١٥ فردا في إطار هذا البرنامج.

١١ - وقد تأخر قرار حكومة أفغانستان بحل شركات الأمن الخاصة ونقل مسؤوليات الحماية إلى قوة الحماية العامة الأفغانية التابعة لوزارة الداخلية بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وذلك بسبب صعوبات في إنشاء آليات للتحول عن العقود القائمة مع شركات الأمن الخاصة. وقد أعرب ممثلي الخاص والمجتمع الدولي ومنظمة حلف شمال الأطلسي عن تأييدهم لمبدأ حل جميع شركات الأمن الخاصة في نهاية المطاف، وتولي المؤسسات الأفغانية المسؤولية الأمنية. وتواصل جميع الأطراف العمل من أجل وضع آلية لا تؤثر سلبا على أمن المنظمات الدولية أو قدرة مجتمع المانحين الدولي على تقديم المعونة اللازمة.

باء - نتائج الانتخابات

١٢ - عند التصديق على نتائج انتخابات ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لم يحصل عدد من المرشحين الأقوياء على مقاعد في البرلمان، إما لأنهم خسروا في التصويت طبقا لإحصاء الأصوات الذي قامت به لجنة الانتخابات المستقلة، أو لأنهم فقدوا أهليتهم بسبب وجود أدلة على حدوث تزوير.

١٣ - وشكا العديد من المرشحين غير الفائزين من الغش والحرمان من التصويت بسبب انعدام الأمن في مناطق دوائرهم الانتخابية، وفي معظم الأحيان في المحافظات التي يشكل البشتون أغلبية عدد سكانها. وعلى الرغم من تصديق اللجنة الانتخابية المستقلة على الانتخابات، فقد بدأ مكتب المدعي العام عملية تحقيق، وجمع ملفا يحوي مئات الشكاوى. ونتيجة لذلك، حدد النائب العام أسماء ١٤ مسؤولا انتخابيا باعتبارهم متواطئين في الغش،

وأرسلت ملفاتهم إلى المحكمة العليا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت المحكمة العليا عن إنشاء محكمة خاصة مخصصة لها سلطة النظر في الشكاوى الناشئة عن الانتخابات، بما فيها تلك التي جمعها النائب العام. ورفضت لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية سلطة المحكمة على الانتخابات، بحجة أن قرارات هاتين الهيئتين في المسائل الانتخابية تعد نهائية وفقا للدستور وقانون الانتخابات. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفياً يرحب فيه بإعلان النتائج النهائية ويتطلع إلى أن تواصل جميع المؤسسات الأفغانية العمل ضمن مجالات اختصاصها المحددة بوضوح وفقا للقوانين ذات الصلة والدستور الأفغاني.

١٤ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، سعى الرئيس كرزاي إلى أن يأخر لمدة شهر واحد افتتاح البرلمان، والذي كان مقررا في ٢٣ كانون الثاني/يناير، بناء على مشورة من المحكمة الخاصة، التي طلبت مزيدا من الوقت لإنجاز أعمالها. ودعت غالبية أعضاء البرلمان المنتخبين حديثا، معبرين عن وحدة تتجاوز الخطوط العرقية والإقليمية، إلى المضي قدما في افتتاح أعماله في الموعد المقرر. وأكدت بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الحاجة إلى افتتاح أعمال البرلمان في الوقت المناسب لكي يمكن للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أن تواصل تنفيذ مهامها.

١٥ - وخلال سلسلة من الاجتماعات بين الرئيس والنواب المنتخبين والمرشحين غير الفائزين، بذل خلالها ممثلي الخاص مساعيه الحميدة، تم التوصل إلى تفاهم أدى إلى قيام الرئيس كرزاي بافتتاح الجمعية الوطنية في ٢٦ كانون الثاني/يناير. ولكن الخلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على تفسير دور المحكمة الخاصة استمرت، مما زاد من تصاعد التوترات بينهما.

١٦ - وجمعت مراسم الافتتاح التي جرت في ٢٦ كانون الثاني/يناير بين مجلس النواب (ولسي جيرغا) ومجلس الأعيان (ميشرانو جيرغا) المنتخبين حديثا في جلسة مشتركة، على الرغم من أن ثلث أعضاء مجلس الأعيان الذين يعينهم الرئيس، وعددهم ٣٤، لم تتم تسميتهم بعد. وشدد الرئيس كرزاي خلال كلمته الافتتاحية على أهمية الوحدة الوطنية وتعزيز الاكتفاء الذاتي، مما لقي ترحيبا من قبل أعضاء البرلمان. وحث الرئيس أعضاء البرلمان على معالجة شواغل المواطنين على اختلاف أعراقهم.

١٧ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أي بعد ٦٠ يوما من التصديق على النتائج، حُلت لجنة الشكاوى الانتخابية وفقا للقانون. وحذرت اللجنة، في نشرتها الصحفية الختامية، من عواقب محاولات التدخل بصورة غير مشروعة في النتائج النهائية للانتخابات. ووفقا لقانون

الانتخابات، تم نقل أصول لجنة الشكاوى الانتخابية وسلطاتها إلى اللجنة الانتخابية المستقلة. وفي الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير، قام كل من الهيئتين باستخلاص الدروس المستفادة، مما ينبغي أن يساعد على المساهمة في حوار وطني حول كيفية تعزيز المؤسسات الانتخابية ومواصلة الإصلاحات بهدف جعل الانتخابات في أفغانستان أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر استدامة.

١٨ - وفي ١٤ شباط/فبراير، دخل محققون من مكتب النائب العام مقر اللجنة الانتخابية المستقلة في كابل، رافقهم عشرات من ضباط الشرطة، وأمروا بوضع أختام على جميع المستودعات التي توجد بها صناديق الاقتراع وعلى مركز بيانات اللجنة الانتخابية المستقلة. ووضعت أختام أيضا على مستودعات اللجنة الانتخابية المستقلة التي تحتوي على صناديق الاقتراع في عدة مقاطعات أخرى في أنحاء البلاد. وفي اليوم نفسه، أصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة بيانا أعربت فيه عن استعدادها للتعاون مع السلطات القضائية، بينما أعربت عن قلقها إزاء الإجراءات الأخيرة التي اتخذها مكتب النائب العام. وفي ١٥ شباط/فبراير، أصدرت البعثة بيانا أعربت فيه عن قلقها إزاء الأحداث التي وقعت في اليوم السابق، والتي يمكن أن تقوض استقلال المؤسسات الانتخابية في أفغانستان. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أبلغ النائب العام اللجنة الانتخابية المستقلة كتابة بأنه قد ''أوقف عن العمل'' كبير الموظفين التنفيذيين للجنة الانتخابية المستقلة وأحد أعضائها، نظرا لعدم تعاونهما مع المحكمة الخاصة بما فيه الكفاية. وردت اللجنة الانتخابية المستقلة بأنه بموجب قانون تعيين هذين الفردين، وحده ديوان الرئيس بإمكانه إنهاء خدمتهما أو إيقافهما عن العمل. وينبغي أن يُنظر إلى الإجراء الذي اتخذه النائب العام في سياق المحاولات التي تقوم بها المحكمة الخاصة لإجراء إعادة فرز للأصوات في عدة مقاطعات، وهي عملية رفضتها اللجنة الانتخابية المستقلة لأسباب قانونية وعملية.

١٩ - وركزت الجمعية الوطنية الجديدة منذ افتتاحها على انتخاب قادة المجلسين. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، دعا ٦٥ من أعضاء مجلس الأعيان الذين يبلغ عددهم ٦٨ عضوا والذين تعينهم مجالس المقاطعات، في غياب الأعضاء الذين يعينهم الرئيس وعددهم ٣٤ عضوا، إلى تسمية نائب رئيس المجلس السابق، مسلم يار، رئيسا لمجلس الأعيان الجديد. وفي مجلس النواب، حيث يتم اختيار القيادة عن طريق الاقتراع وليس بتوافق الآراء، أُجريت مناقشات مطولة بشأن انتخاب رئيس لمجلس النواب. وبعد ١٦ جلسة تصويت شملت ما مجموعه ١٨ مرشحا، انتُخب في ٢٧ شباط/فبراير الحاج عبد الرؤوف إبراهيمي، وهو ينتمي إلى العرق الأوزبكي من مقاطعة قندوز بشمال البلاد.

٢٠ - وفي ١٩ شباط/فبراير، قدم الرئيس كرزاي قائمة بأعضاء مجلس الأعيان الـ ٣٤ الذين يعينهم الرئيس في المجلس، ومن بينهم ١٨ من أعضاء مجلس الأعيان السابق و ١٦ عضوا جديدا.

٢١ - ويركز مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي تقدم بموجبه المساعدة الانتخابية، حاليا على تدعيم قدرة المؤسسات الانتخابية، والحفاظ على ذاكرتها المؤسسية واستدامتها، وتعزيز استقلالها. ويسعى المشروع إلى تعزيز القدرات التقنية والتنفيذية للمؤسسات وإلى إنشاء إدارة انتخابية أكثر استدامة، تكون أقل اعتمادا على الدعم الدولي. وقد أعربت الجهات المانحة عن دعمها لتمديد مشروع البرنامج الإنمائي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ دون تكلفة، مما سيكون بمثابة جسر حتى يمكن للبرنامج الإنمائي إقامة مشروع جديد للدعم الانتخابي.

جيم - إعادة الإدماج/المصالحة

٢٢ - ما زالت الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لإقرار السلام وإعادة الإدماج، بما في ذلك جهود المجلس الأعلى للسلام، والبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، تكتسب زخما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المجلس الأعلى للسلام زيارات رفيعة المستوى إلى قندهار وهيرات وجلال أباد وإسلام أباد لزيادة الوعي وحشد الدعم لعملية السلام. وقدمت بعثة الأمم المتحدة، من خلال فريقها لدعم السلام، مساعدة لوجستية إلى تلك البعثات. وأبرزت الزيارة التي قام بها المجلس الأعلى للسلام إلى أفغانستان في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تركيز السلطات الأفغانية على إشراك المنطقة في جهود إعادة الإدماج والمصالحة. وخلال الزيارة، تم الاتفاق على قيام باكستان وأفغانستان بإنشاء لجنة مشتركة للسلام لتعزيز جهود إعادة الإدماج والمصالحة في أفغانستان. وزار المجلس الأعلى للسلام تركيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير لمواصلة مناقشاته مع دول المنطقة بشأن المصالحة. كما زارت الأمانة المشتركة للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج والمجلس الأعلى للسلام عدة مقاطعات في أفغانستان لتقديم المعلومات ودعم إدارة أحداث محددة لإعادة الإدماج.

٢٣ - وقد تم الآن إنشاء لجان السلام وإعادة الإدماج في المقاطعات، وهي تشمل مسؤولين حكوميين وممثلين للمجتمعات المحلية وممثلين دينيين في ٢٧ مقاطعة. وتتمثل أهدافها الأولية في التوعية وأنشطة بناء الثقة والمفاوضات والبت في المظالم. وزودت اللجان بالأموال اللازمة لدعم أنشطتها، وهي تشرع في حاليا في الاضطلاع بعملها. وفي ٩ شباط/فبراير، زار أعضاء من لجان السلام وإعادة الإدماج في المقاطعات من مقاطعات تنكرهار وكونار ونورستان ولوغار مرفق باروان للاحتجاز لمراقبة ظروف احتجاز المدانين من العناصر المناوئة للحكومة.

وبدأت لجنة مقاطعة بلخ نشاط التوعية في اثنتين من المحافظات المتضررة من أعمال التمرد في بلخ وتشاهار بولاق، حيث عقدت اجتماعات مع المجتمعات المحلية والقادة العسكريين السابقين، وحثتهم على دعم عملية السلام.

٢٤ - وما زالت الجماعات المسلحة، التي تتألف في بعض الأحيان من اثني عشر رجلا أو أقل، تنضم إلى عملية إعادة الإدماج، ولا سيما في المقاطعات الأقل تضررا من النزاع في الشمال. ووفقا لما أوردته الأمانة المشتركة، فقد انضم ٩٦٠ رجلا إلى تلك العملية حتى الآن. ويعزى هذا التطور إلى مجموعة الجهود التي تبذلها قوات الأمن، والتوعية التي تقوم بها سلطات المقاطعات، وهي ظاهرة مشجعة تدل على إمساك السلطات الأفغانية بزمام الأمور وتوليها القيادة. ومع ذلك، ففي بعض المناطق، أدى نجاح هذه الجهود إلى قيام المتمردين بتصعيد حملة الترهيب التي يشنونها ضد المجتمعات المحلية والأفراد الذين اختاروا المصالحة مع الحكومة.

٢٥ - وعلى الصعيد الوطني، وافقت لجنة الرقابة المالية، وهي هيئة تقدم تقاريرها إلى الأمانة المشتركة وتضم وزير المالية، والرئيس التنفيذي للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، واثنين من المانحين يتغيران بالتناوب، على سبعة مشاريع حتى الآن. وتهدف ستة من هذه المشاريع إلى إنشاء خلايا في الوزارات والإدارات لدعم تطوير البرنامج. وتم أيضا اعتماد مشروع لإزالة الألغام لتنفيذه في بادغيس، ويشكل الأفراد المعاد إدماجهم جزءا من القوة العاملة فيه.

٢٦ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية إلى الأمانة المشتركة لتنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، وهو يدير واحدة من النوافذ الثلاث الرئيسية لتوجيه المساعدة المالية الدولية التي يبلغ مجموعها ٧٢ مليون دولار. وقد جرى تعزيز قدرة الأمانة المشتركة بدعم من الخبرات الدولية والوطنية في مجالات السياسات والبرمجة والخدمات التنفيذية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم أيضا إلى الأمانة المشتركة في تفعيل المساعدة المالية لثماني مقاطعات، كما يجري العمل حاليا في ١٣ مقاطعة أخرى. وقام فريق خبراء من الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتفعيل كل من المشاريع قصيرة الأجل والمشاريع المستدامة طويلة الأجل لدعم الحكومة في تنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج بنجاح.

٢٧ - وعقد أول اجتماع للجنة الفرعية الخاصة للسلام وإعادة الإدماج التابعة للجنة الأمنية الدائمة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في ٢٢ كانون الثاني/يناير بحضور رئيس المجلس الأعلى للسلام، برهان الدين رباني، والوزير ستانكزاي من البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام

وإعادة الإدماج. وخلال الاجتماع أشارا إلى أن المعارضة المسلحة قد أبدت اهتماما بمبادرات السلام الأخيرة، مضيفين أنه يجب بذل مزيد من الجهود لبناء الثقة. وأكدا أن المؤشر الهام هو التحسن الملموس في الوضع الأمني وليس عدد المقاتلين الذين تم إدماجهم، وأقرا أيضا بأوجه التعقيد في بناء توافق الآراء بشأن الاضطلاع بعملية سياسية وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج.

دال – التعاون الإقليمي

٢٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة أفغانستان جهود التعاون مع بلدان المنطقة في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والتجارة. وحضر الرئيس كرزاي في عشق أباد، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التوقيع على الاتفاق الحكومي الدولي والاتفاق الإطاري لخط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، الذي سينقل الغاز الطبيعي من تركمانستان عبر أفغانستان وباكستان والهند. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التصديق رسميا على اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان.

٢٩ – وحضر الرئيس كرزاي اجتماع مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة التعاون الاقتصادي في اسطنبول يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وأشار إلى استعداد أفغانستان لتنفيذ رؤية ٢٠١٥ لمنظمة التعاون الاقتصادي، التي تتوخى إقامة منطقة للتجارة الحرة في المنطقة، ودعا إلى تعزيز جهود المنظمة في تشجيع الاستثمار وتنمية القطاع الخاص. وأعلن الرئيس استعداد أفغانستان للانضمام إلى بنك التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي.

٣٠ – وفي اجتماع القمة الثلاثي الخامس لرؤساء أفغانستان وباكستان وتركيا المعقود في اسطنبول يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعرب رئيسا تركيا وباكستان عن تأييدهم لعملية كابل. ووافق الرؤساء على مواصلة مشاركتهم في الصيغة الثلاثية في مجالات التنمية والتدريب والتعليم وبناء القدرات المؤسسية، وفي التعاون الأمني. وأعلنوا خططا لإجراء أول تدريبات عسكرية ثلاثية بالدخيرة الحية في حرب المدن في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١، في اسطنبول. وزار الرئيس كرزاي الهند أيضا في ٢ و ٣ شباط/فبراير وحضر مؤتمر قمة دلهي للتنمية المستدامة.

٣١ – وقام وزير الخارجية زلماي رسول بزيارة باكستان يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير. أُعلن في مؤتمر صحفي مشترك عن إنشاء لجنة مشتركة في إطار عملية للتشاور المتبادل بين الطرفين لمكافحة الإرهاب. وسيرأس اللجنة وزيرا الخارجية، وتضم كبار الدبلوماسيين والمسؤولين العسكريين ومسؤولي الاستخبارات ونائب رئيس المجلس الأعلى للسلام. وخلال

الزيارة، جرى الاتفاق أيضا على إنشاء عملية للتشاور بين لجنة التخطيط الباكستانية ووزارة الاقتصاد الأفغانية لاستكشاف مشاريع مفيدة للطرفين.

٣٢ - وواصلت أفغانستان وإيران حوارهما بشأن التعاون الثنائي، خاصة فيما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات والعمال المهاجرين وإنشاء السكك الحديدية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا التخطيط لأول معرض تجاري لإيران وأفغانستان سيقام في آذار/مارس في طهران.

٣٣ - وزار ممثلي الخاص طهران يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير حيث ناقش مع كبار المسؤولين الإيرانيين عبور الوقود إلى أفغانستان من إيران، ووجود على وجه التقدير ما يتراوح بين ١,٢ مليون ومليونين من المهاجرين الأفغان الذين لا يحملون وثائق في إيران، ومكافحة المخدرات. وخلال زيارته الثالثة إلى باكستان في الفترة من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير، ناقش ممثلي الخاص مع محاوريه دور بعثة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي يقودها الأفغان للتوصل إلى عملية سلام شاملة.

ثالثا - حقوق الإنسان

٣٤ - سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوع ٧ ١٢٠ ضحية في صفوف المدنيين بسبب النزاع (٢ ٧٧٧ قتيلا و ٤ ٣٤٣ جريحا) في عام ٢٠١٠، مما يمثل زيادة قدرها ١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. ويُعزى إلى العناصر المناوئة للحكومة وقوع ٥ ٤٤٦ ضحية في صفوف المدنيين (٧٦ في المائة من مجموع العدد)، في حين أن العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الموالية للحكومة أسفرت عن وقوع ٨٤٠ ضحية في صفوف المدنيين (١٢ في المائة من مجموع عدد الضحايا المدنيين). أما النسبة المتبقية البالغة ١٢ في المائة، فلم يمكن تحديد المسؤولية عنها. ويمكن أن يعزى الارتفاع العام في عدد ضحايا المدنيين في عام ٢٠١٠ إلى زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والاغتيالات الموجّهة التي نفذتها العناصر المناوئة للحكومة وتكثيف العمليات العسكرية، لا سيما في المقاطعات الجنوبية. ورغم أن عدد القوات العسكرية الدولية ازداد في عام ٢٠١٠، فقد انخفض عدد الإصابات التي تسببت فيها هذه القوات في صفوف المدنيين بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩.

٣٥ - ووقعت غالبية الضحايا بين المدنيين في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية. ويُعزى سقوط العدد الأكبر من القتلى والجرحى المدنيين إلى الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي زُرعت على طول الطرق المزدحمة والهجمات الانتحارية التي شنتها العناصر المناوئة للحكومة في المناطق المدنية. كما أسفرت الهجمات الانتحارية القوات الموالية للحكومة والمباني التابعة لها وأفرادها عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. واستخدمت العناصر المناوئة للحكومة أيضا

الهجمات الانتحارية التي تستهدف مواقع مدنية، مثل الهجوم على متجر في كابول في ٢٨ كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة ٧ أعلاه). واستخدمت القوات الموالية للحكومة الهجمات الجوية والغارات الليلية لاستهداف العناصر المناوئة للحكومة، مما أسفر في بعض الأحيان عن سقوط ضحايا بين المدنيين ووقوع أضرارٍ في الممتلكات. وواصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والسلطات الحكومية النظر في المطالبات المتصلة بالتعويضات وبدأت بإجراء تحقيقات مشتركة في معظم حوادث سقوط ضحايا بين المدنيين.

٣٦ - وبعد صدور تقرير البعثة بشأن الممارسات التقليدية الضارة وتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، دعت البعثة بالتعاون مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني وغير ذلك من الأطراف المحاورة إلى وضع حد لتلك الممارسات وتحسين آليات الحماية لهذه الممارسات. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والشرطة الأوروبية بوضع دليل تدريبي لمنع العنف ضد المرأة ونشره. وأدرجت أكاديمية الشرطة في أفغانستان هذا الدليل ضمن منهاجها التدريبي الحالي.

٣٧ - وفي كانون الثاني/يناير، وزعت حكومة أفغانستان مشروع لائحة تنظيمية بشأن مراكز حماية المرأة دعت فيها إلى وضع المآوي المخصصة للنساء تحت إشراف حكومي كامل. وتوفر المراكز والمآوى المخصصة لحماية المرأة خدمة بالغة الأهمية بالنسبة للنساء والفتيات الضعيفات اللواتي يتعرّضن للعنف وإساءة المعاملة في أفغانستان. وفي حين يشكّل مشروع اللائحة خطوة إيجابية نحو الاعتراف بأهمية مراكز حماية المرأة ووضع معايير لها، ويتضمن أحكاماً مراعية للاعتبارات الجنسانية، فإنه يشمل أيضاً أحكاماً تثير قلق منظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة. وقد قام الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي الذي أنشأته وزارة العدل من أجل تيسير الحصول على تعليقات من الخبراء الأفغان والدوليين بشأن مشاريع القوانين واللوائح التنظيمية الجنائية، والذي يضم ممثلين عن مكتب النائب العام ووزارة الداخلية ووزارة العدل واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، باقتراح تنقيحات على مشروع اللائحة التنظيمية تهدف إلى معالجة هذه الشواغل، لتنظر فيها الحكومة.

٣٨ - وتعمل حكومة أفغانستان على وضع الصيغة النهائية لتقريرها الذي سيُقدم إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة) الدعم إلى وزارة الخارجية في مجال تنسيق عملية إعداد التقرير والإشراف عليها، وذلك من خلال توفير التدريب وعقد المشاورات بين الوزارات بشأن مشروع اللائحة التنظيمية.

٣٩ - وما زال عدد نزلاء السجون في أفغانستان إلى ارتفاع. ففي عام ٢٠٠١، لم يكن هناك سوى ٦٠٠ سجين على صعيد البلد. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان عدد السجناء قد وصل إلى ٦٠٤ ١٠ سجناء. وتكشف الأرقام الرسمية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن أن إدارة السجون المركزية تضم ما مجموعه ٩٧٠ ١٨ من السجناء المحكوم عليهم والمحتجزين غير المحكوم عليهم، بمن فيهم ٥٩٧ امرأة و ٢٨١ طفلاً. ويؤدي هذا الارتفاع في عدد نزلاء السجون إلى زيادة العبء الواقع على نظام السجون الذي يتحمّل أصلاً ما يزيد عن طاقته الاستيعابية، حيث أنه صُمم بحيث يستوعب نحو ٠٠٠ ١٠ سجين.

٤٠ - ولا يزال الاحتجاز التعسفي من جانب قوات إنفاذ القانون والأمن الأفغانية مصدر قلق يؤثر سلبا على سيادة القانون وثقة الشعب بهياكل العدالة والأمن. وواصلت البعثة تلقي ادعاءات تتصل بإساءة المعاملة والاحتجاز لفترات طويلة دون تهمة أو محاكمة والحبس الانفرادي وعدم توفير محامي دفاع في مرافق مديرية الأمن الوطنية ووزارة العدل. وقد لوحظت أوجه تحسن في ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين في بعض المرافق، ولا سيما حيث نُفذت برامج لبناء القدرات ومشاريع تتعلق بالبنية التحتية. وفي أواخر عام ٢٠١٠، أنشأت مديرية الأمن الوطنية لجنة رقابة لاستعراض الظروف التي يعيش في ظلها المحتجَزون والادعاءات المبلغ عنها بشأن إساءة معاملتهم في المرافق في جميع أنحاء البلد.

٤١ - وتكثّفت الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السلام وإعادة الإدماج والمصالحة. ويسّرت البعثة مشاركة المجتمع المدني في قضايا العدالة الانتقالية في سياق البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج. ودعت جماعات المجتمع المدني إلى تنفيذ التوصيات التي قُدّمت في مؤتمرها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن السلام والعدالة والمصالحة الذي شاركت البعثة في رعايته. وقُدم إلى المجلس الأعلى للسلام وأمانته المشتركة طلب من أجل التحاور بانتظام. كما دعمت البعثة الجهود التي يبذلها المجتمع المدني لمساعدة لجان السلام وإعادة الإدماج في المقاطعات. ويتمثل الهدف المشترك في كفالة ألا تمنع آليات البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من التماس العدالة سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

٤٢ - وعملت البعثة والجهات المانحة الدولية مع الحكومة للوفاء بالالتزام المتعهد به في إطار عملية كابل بإنشاء آلية تمويل في الميزانية الحكومية المرصودة للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وتهدف هذه الآلية إلى ضمان استقلالية اللجنة من الناحيتين المالية والتنفيذية. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعلنت وزارة المالية أن الحكومة قد خصصت مليون دولار، وذلك رهناً بموافقة البرلمان على ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

٤٣ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقّع وزير الخارجية وممثلي الخاص على خطة العمل المتعلقة بمنع تجنيد القصّر في قوات الأمن الوطني الأفغانية، وشهدت على هذا التوقيع ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي. والتزمت الحكومة بمنع تجنيد القصر في صفوف الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات وقوات الشرطة المحلية. كما التزمت بالتصدي لقضايا العنف الجنسي ضد الأطفال من جانب قوات الأمن وقضايا القتل والتشويه، في ما يشكل مخالفة للقانون الإنساني الدولي. وحصلت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على التزامات بدعم خطة العمل من مجلس شورى العلماء (مجلس رجال الدين) والمجلس الأعلى للسلام والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وكبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي والجهات المانحة والأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان. وسلّم المجلس الأعلى للسلام بضرورة إدراج مسألة إعادة إدماج الأطفال ضمن البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، وضرورة التحاور مع الجهات الفاعلة من غير الدول بشأن التسريح الفوري للأطفال المجندين في صفوفهم.

٤٤ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير الأولي لأفغانستان عن تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل. وبهذه المناسبة، سافر إلى جنيف وفد حكومي رفيع المستوى برئاسة نائب وزير العدل. وركزت المناقشة على ما يُلاحظ من انعدام تنسيق بشأن العديد من القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالأطفال وعدم ملكية الحكومات لها.

٤٥ - وفقدت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان مفوضتها المعنية بحقوق الطفل حميدة برمكي في الهجوم الذي شُن في كابل في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وكانت السيدة برمكي قد اضطلعت بدور هام في تعزيز الاتفاقات بين الحكومة والأمم المتحدة لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال وتجنيد القصر في صفوف قوات الأمن الوطني الأفغانية.

٤٦ - وتدعم وزارة التعليم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٤ ٠٠٠ لجنة لإدارة المدارس في المناطق غير الآمنة حيث أعيد فتح ٣٠٠ مدرسة من أصل ٦٧٠ مدرسة كان المتمردون قد أغلقوها في السنوات الأخيرة. ويرى وزير التعليم أن هذا يمثل تحولا هاما عن ممارسات الماضي، حيث يبدو أن المعارضة المسلحة تعدّل موقفها بشأن تعليم الفتيات.

٤٧ - وبناء على طلب حكومة أفغانستان، وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برنامج الأمم المتحدة لدعم المعوقين في أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وينفَّذ هذا البرنامج المتعدد السنوات لدعم وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعوقين والتعليم والصحة العامة في التقدم نحو تنفيذ خطة العمل الوطنية للمعوقين في أفغانستان.

ويقدم البرنامج مساعدة إلى الحكومة في تنمية قدرتها وهياكلها اللازمة لزيادة إمكانية الحصول على خدمات مساعدة المعوقين وتنفيذها في جميع أنحاء أفغانستان.

رابعا – تنفيذ عملية كابول وتنسيق المعونة

٤٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة أفغانستان تنفيذ عملية كابل. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في هذه العملية في إنشاء ٢٢ برنامجاً وطنياً ذا أولوية، تشكل إطار الخطة الإنمائية ذات أولوية في أفغانستان. وتستند هذه البرامج إلى الأنشطة والبرامج الوطنية القائمة، مثل برنامج التضامن الوطني، التي أثبتت قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة. كما تشمل مجالات نشاط جديدة، مثل وضع إطار سياساتي وتشريعي لدعم نمو الصناعات الاستخراجية في أفغانستان. وتُحدد لكل برنامج وطني ذي أولوية استراتيجية مدتها ثلاث سنوات تتضمن منجزات مقررة وجداول زمنية وتمويلاً مطلوباً من الجهات المانحة. وتعتبر الحكومة أن محدودية قدرتها التقنية هي أحد التحديات التي تعترضها أثناء وضعها برامج وطنية ضمن الإطار الزمني الطموح الذي حُدد في مؤتمر كابل المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٤٩ – ووُضعت ستة برامج وطنية ذات أولوية وحُددت تكاليفها، وبدأت المشاورات بشأنها مع الجهات المانحة. وتمت الموافقة على اثنين من هذه البرامج ذات الأولوية، المتعلقين بالإدارة المالية العامة والإصلاح الاقتصادي وبالبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، وبدأ تنفيذهما. ويُعتبر برنامج الإدارة المالية العامة في نظر كل من الحكومة والمجتمع الدولي برنامجاً بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ جميع البرامج الأخرى؛ فبدون توافر قدرة فعالة على تخطيط الميزانيات وتنفيذها، ستكون قدرة الوزارات الحكومية على تنفيذ وتقديم الخدمات ذات الأولوية إلى السكان مقيدة بشدة. كما أن فعالية الإدارة المالية العامة تُعد شرطاً مسبقاً لكي تقوم الجهات المانحة بتقديم الأموال إلى الميزانية الأساسية للحكومة. وتوضح الخبرة المكتسبة حتى الآن من هذا البرنامج ذي الأولوية قيمة التشاور المبكر بين الوزارات التنفيذية المعنية والشركاء من الجهات المانحة لضمان أن تكون أولويات الحكومة محل توافق في الآراء ولتحظى بالدعم المالي.

٥٠ – وفي شباط/فبراير، ناشد الرئيس كرزاي الجهات المانحة الدولية دعم إصلاح الخدمة المدنية، على سبيل الأولوية، لضمان الحوكمة الرشيدة وتوفير الخدمات الأساسية. ومن أجل إحراز تقدم على صعيد تنفيذ عملية كابل، سوف يتعيّن بذل جهود متجددة ومنسقة لدعم القدرات المالية والإدارية العامة على جميع المستويات الحكومية خلال عام ٢٠١١.

٥١ - ولا يزال التزام الشركاء الدوليين برصد نسبة ستصل تدريجياً إلى ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية للميزانية الأفغانية وتخصيص نسبة ٨٠ في المائة من المعونة للبرامج الحكومية ذات الأولوية قضية رئيسية بالنسبة للحكومة والجهات المانحة على حد سواء. وفي إطار الاستعداد لوضع اللمسات الأخيرة على الميزانية الوطنية للسنة الأفغانية ١٣٩٠ (٢١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢)، التي قدمت إلى البرلمان في ٨ شباط/فبراير، أجرت الحكومة مناقشات ثنائية مع جميع الشركاء في مجال التنمية بشأن التزامات التمويل الحالية والمقررة. وقد أعرب الشركاء الدوليون عن القلق إزاء عدم إنشاء برنامج قطري تابع لصندوق النقد الدولي حتى الآن، الأمر الذي قد يعرقل تمويل التنمية وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمواءمة. وما زال إنشاء برنامج جديد يتوقف على الاتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشأن كيفية التعامل مع مصرف كابل الذي أشهر إفلاسه. وأجرت بعثة موفدة من صندوق النقد الدولي زيارة إلى كابل في منتصف شهر شباط/فبراير لمواصلة المفاوضات مع الحكومة. ورغم توافق الآراء بشأن المبدأ القائل بأن أسرع وسيلة لحل الأزمة تكمن في بيع المصرف، لم يتم الاتفاق على الكيفية التي ينبغي أن تُمول بها عملية البيع. وفي ظل غياب برنامج تابع لصندوق النقد الدولي، قد يتم تعليق مصروفات تبلغ نحو ٧٠ مليون دولار من برنامج الحوافز التابع للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، الذي يموِّل مباشرة الأنشطة الحكومية المنفذة لدعم الحوكمة الاقتصادية وإصلاح السياسات. كما أن المصروفات التي كانت ستُدفع من نافذة تمويل التكاليف المتكررة لهذا الصندوق باتت أيضاً قيد المناقشة. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مصرف كابل وشروط إنشاء برنامج قطري جديد تابع لصندوق النقد الدولي، قد تضطر الجهات المانحة الثنائية إلى تعليق مساعداتها أو تحويل اتجاه هذه المساعدات.

٥٢ - وكانت أهمية الحفاظ على زخم سياسي وراء الخطة الحكومية الإنمائية ذات الأولوية في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية وتحديات الحكم من أسباب انعقاد المعتكف الوزاري الذي نظمته الحكومة في جلال أباد من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير. وضم المعتكف ٢٢ من الوزراء وكبار المسؤولين قاموا باستعراض التقدم المحرز على صعيد البرامج الوطنية وفي ما يتعلق بتنفيذ الميزانية، كما ناقشوا عملية الانتقال. ويقوم الاستعراض والمناقشة الحكوميين على إطار الرصد الذي وضعته وزارة المالية والذي يستند إلى خطط عمل مدتها ١٠٠ يوم لكل برنامج وطني ذي أولوية. ويقيَّم التقدم المحرز على صعيد تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في مؤتمري لندن وكابل لعام ٢٠١٠ ضمن إطار الرصد الذي يشكل أيضاً الأساس الذي يستند إليه المجلس المشترك للتنسيق والرصد لإجراء الاستعراض.

٥٣ - واكتسب انتقال المسؤوليات الأمنية إلى القيادة الأفغانية، وهو أحد العناصر الرئيسية لعملية كابل الأوسع نطاقاً، زخماً في الأشهر الأولى من عام ٢٠١١. ويستند اختيار مجموعة أولى من المقاطعات المرشحة لكي تنتقل المسؤوليات الأمنية فيها إلى القيادة الأفغانية إلى عمليات تقييم شهرية تجريها على مستوى المقاطعات والمحافظات منظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة، ويقودها الدكتور أشرف غني رئيس لجنة تنسيق عملية الانتقال. وبدعم من البعثة، زار الدكتور غني مقاطعات باميان وهرات وبادغيس وباداكشان لتقييم الظروف السياسية والأمنية والإنمائية والمتصلة بالحوكمة ولتحديد التهديدات والمخاطر والفرص في كل مقاطعة. وأكدت منظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية ونظرائهما الأفغان على ما يتسم به التعاون بينهما من طابع إيجابي وعلى توصلها إلى توافق كبير في الآراء بشأن مدى استعداد المحافظات والمقاطعات والبلديات لعملية الانتقال.

٥٤ - ومن المسلّم به أن استدامة عملية الانتقال تعتمد على مدى ترافقها مع إحراز تقدم في مجالات التنمية وسيادة القانون والحكم. وقد شددت الحكومة على أن عملية الانتقال تشكل خطوة نحو عملية التحول الأوسع نطاقاً إلى دولة أفغانية فعالة، تدعمها شراكات طويلة الأجل مع المجتمع الدولي. ونوقشت الصلة بين أولويات عملية الانتقال والأولويات الإنمائية الوطنية في أفغانستان خلال المعتكف الوزاري المذكور أعلاه، حيث توافقت الآراء على أن السنوات الثلاث المقبلة تشكل فرصة حاسمة لمواءمة الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي ضمن إطار مجموعة واضحة من الأولويات تُنفّذ من خلال برامج وطنية تحقق منافع ملموسة للناس في المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية في أفغانستان. وسُلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تعزيز التركيز وتنسيق الجهود من أجل دعم تطوير البنية التحتية. وكانت ضرورة تفادي إنشاء هياكل وعمليات متوازية خلال الفترة الانتقالية، لا سيما على المستوى دون الوطني، من المواضيع الأخرى التي ركزت عليها الحكومة. ومما يتسم بأهمية حاسمة في عملية الانتقال هو الأسلوب الذي تتبعه أفرقة إعادة إعمار المقاطعات في دعم السلطات المحلية، وعلى مستوى المقاطعات والمحافظات، في مواءمة أنشطتها وآلياتها التمويلية مع أولويات الحكومة وآليات الميزانية والنقل التدريجي لأي مهام متبقية إلى المؤسسات الأفغانية.

٥٥ - وتدعم البعثة تنفيذ قرارات الحكومة وعملية التخطيط المشتركة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة. ويستند نهج البعثة حيال عملية الانتقال إلى ثلاثة مبادئ هي: الملكية والقيادة الأفغانية، والاستدامة كأساس للتخطيط والتنفيذ، والتكامل بين الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية. وتقوم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفغانستان باستعراض أنشطتها القطاعية ووجودها في المقاطعات

لتحديد المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية من حيث مدى سهولة الوصول إليها والحاجة النسبية إليها وبالتركيز على المقاطعات المحرومة ولكن المستقرة. وسوف تقوم الأمم المتحدة، في إطار هذه المجالات، بتعزيز جهودها الرامية إلى دعم السلطات المحلية في تحديد وتخطيط الأولويات والاحتياجات المحلية، وتوفير التنسيق الفعال لجهود الجهات الإنمائية الفاعلة المحلية.

٥٦ - وواصلت البعثة تعزيز تخطيط المعونة وتقديمها على نحو متسق، على أساس مبدأ تنسيق المعونة في إطار ملكية وقيادة أفغانية. وتتناوب البعثة مع وزارة المالية في تولي مسؤولية تنظيم الاجتماعات الأسبوعية بين رؤساء الوكالات المانحة، وتدعم المشاورات التي تقودها الحكومة مع الشركاء من الجهات المانحة بشأن البرامج الوطنية ذات الأولوية، بما في ذلك من خلال تعيين نقاط اتصال من الجهات المانحة لتنسيق مساهمات الشركاء الدوليين. ويتمثل أحد التحديات في تعدد آليات تنسيق المعونة الرسمية وغير الرسمية في كابل. وتعمل البعثة مع أمانة المجلس المشترك للتنسيق والرصد في وزارة المالية ومع الجهات المانحة لإنشاء نظام تنسيق أكثر تبسيطا من أجل التمكين من إجراء حوار منتظم مع الوزارات التنفيذية والشركاء من الجهات المانحة، وتيسير اضطلاع المجلس المشترك للتنسيق والرصد بدوره في مجال تعزيز الرصد والرقابة، وهو دور تنصّ عليه عملية كابل.

٥٧ - وتنص الاختصاصات المنقحة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد على مشاركة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد دعمت البعثة شبكات المجتمع المدني الأفغانية في إنشاء آلية لتمثيلها على نحو منتظم في المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وفي إطار وضع البرامج الوطنية ذات الأولوية، أنشأت وزارة المالية بدعم من البعثة فرقة عمل للتشاور مع منظمات المجتمع المدني التي سيكون العديد من بينها شركاء منفذين رئيسيين على المستوى المحلي. ويجري الاضطلاع حالياً بعملية مماثلة على صعيد شبكات القطاع الخاص.

٥٨ - وعلى المستوى دون الوطني، تواصل مكاتب البعثة العمل بشكل وثيق مع مجالس التنمية في المقاطعات ووزارة الاقتصاد والأفرقة العاملة بقيادة الوزارات التنفيذية من أجل دعم تنسيق ما تبذله أفرقة إعادة إعمار المقاطعات والجهات المانحة، على صعيد المقاطعات، من جهود في مجال تخطيط التنمية وتقديم الدعم المتسق. وعقدت المكاتب الميدانية التابعة للبعثة حلقات عمل في مقاطعات كابيسا وباروان وورداك مع مجالس التنمية في المقاطعات والأفرقة العاملة القطاعية لتعزيز فهم وظائفها وعلاقاتها في إطار تنسيق عملية تخطيط وتنفيذ التنمية. وفي مقاطعة باكتيا، عملت المكاتب الميدانية التابعة للبعثة مع السلطات المحلية وأفرقة إعادة إعمار المقاطعات لوضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ المشاريع، سوف تُعمم الآن لتشمل مقاطعات أخرى في جنوب شرق البلد. وفي هيرات، قدم المكتب الميداني التابع للبعثة الدعم

إلى حاكم المقاطعة وممثلي الوزارات التنفيذية في مجال استعراض آليات تنسيق المعونة على صعيد المقاطعات.

٥٩ - وتتمثل إحدى الخطوات البالغة الأهمية في دعم آلية تنسيق المعونة التي تقودها الحكومة في تعزيز اتساق الأمم المتحدة نفسها، وذلك تلبية لما طلبه الرئيس كرزاي إلي في مؤتمر كابل. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في وضع إطار استراتيجي متكامل. وتستند عملية وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل إلى الإجراءات المقررة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وولاية البعثة، وتأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في مجال التنمية والعمل الإنساني. أما معايير تحديد مجالات تركيز الإطار الاستراتيجي المتكامل في أفغانستان، فكانت مدى اتساقه مع عملية كابل، المزية النسبية التي تتمتع بها المنظمة، ووجود مجال لمزيد من تضافر الجهود داخل المنظمة. وقد تم تحديد خمسة مجالات ذات أولوية هي: السلام والمصالحة وإعادة الإدماج؛ والحوكمة وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وسبل العيش المستدامة؛ وصحة الأمهات والمواليد الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المعني بشؤون المرأة، بتنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل المرأة في أفغانستان بشكل تجريبي في مقاطعة داي كوندي في إطار نهج ''توحيد الأداء في الأمم المتحدة''. واعتمدت ١٦ من وكالات الأمم المتحدة مجموعة مشتركة من المبادرات ويجري العمل على وضع خطة تنفيذ مشتركة لهذا الغرض. وتمت تلبية الاحتياجات الملحة في المجال الطبي ومجال الرعاية بسرعة من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ووفقاً لمبدأ القيادة والملكية الأفغانية، قُدمت المساعدة إلى وزارة شؤون المرأة في تعبئة ١٢ وزارة وإدارة حكومية لإشراك المسؤولين المحليين في مقاطعة داي كوندي وتحديد تدابير محددة لتلبية الاحتياجات المحلية.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٦٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الاحتياجات من المساعدة الإنسانية في أفغانستان كبيرة. وما انفك تدهور الحالة الأمنية يعرقل إمكانية الوصول المأمون إلى الأشخاص المحتاجين. وتصل المنظمات الإنسانية إلى نصف البلد فقط. وما زالت هناك شواغل كبيرة فيما يتعلق بالحماية، أبرزها تقريري الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان (S/2011/55). ونتيجة لانخفاض معدلات هطول الثلج هذا الشتاء، يتزايد خطر وقوع جفاف مصحوب بسيول عارمة. ولا يزال التشرد والعقبات أمام إعادة اندماج العائدين إلى الوطن من دواعي القلق. ويحتاج حاليا ما يقدر بثمانية ملايين شخص إلى مساعدة غذائية ويحتاج مليون شخص آخر إلى مساعدة زراعية طارئة. ولتلبية الاحتياجات

الإنسانية المتزايدة، قام الفريق القطري للعمل الإنساني بإعادة تركيز محاور النداء الموحد في عام ٢٠١١ على أنشطة إنقاذ الحياة وإنقاذ سبل العيش والتأهب والتخطيط للطوارئ. وتم حاليا تمويل النداء الموحد من أجل أفغانستان، الذي يسعى إلى جمع مبلغ ٦٥٧ مليون دولار، بنسبة ٣١ في المائة.

٦١ - وتسجل أفغانستان أكبر معدل للوفيات النفاسية في العالم حيث تتعرض واحدة من كل ١١ امرأة لخطر الموت لأسباب ذات صلة بالحمل والولادة. ويموت واحد من كل خمسة أطفال في أفغانستان قبل بلوغ سن الخامسة. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوضع خطة عمل مشتركة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لدعم وزارة الصحة العامة في تحسين صحة الأمهات والمواليد، ويشكل ذلك أيضا موضوعا رئيسيا للإطار الاستراتيجي المتكامل.

٦٢ - وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدة غذائية موجهة في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١. وتلقى نحو ٢٦٠ ٠٠٠ طفل في المدارس البسكويت الغني بالطاقة؛ ويتلقى الدعم ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة وفئة مهمشة عن طريق أنشطة الغذاء مقابل التدريب؛ وتلقى ٦٠٠ ٠٠٠ مستفيد دعما من خلال برامج الغذاء مقابل العمل؛ وتلقى مساعدة حوالي ٢٥ ٠٠٠ مريض مصاب بالسل. وفي إطار مبادرة شراء الأغذية لدعم التقدم، اشترى برنامج الأغذية العالمي قمحاً من صغار المزارعين ويقدم دعما إلى الإنتاج المحلي للبسكويت الغني بالطاقة. واشترى البرنامج ١٣ ٠٠٠ طن متري من القمح المزروع محليا من وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية، دعماً لتنمية احتياطيات أفغانستان الاستراتيجية من الحبوب.

٦٣ - وعاد ما مجموعه ٥,٥ ملايين لاجئ إلى أفغانستان خلال السنوات التسع الأخيرة، أو ما يمثل ٢٠ في المائة من مجموع السكان. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عددا كبيرا من جميع العائدين (ربما ٤٠ في المائة) ما زالوا يحتاجون إلى دعم لإعادة إدماجهم وأن الكثير منهم (ربما ٢٨ في المائة) في أمس حاجة إلى مساعدة إنسانية. وبدأت المفوضية تنفيذ مشاريع نموذجية للرصد بغية تحديد حجم هذه الاحتياجات والتقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة إدماج العائدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المساعدة في مجال العودة الطوعية إلى الوطن إلى ٣٥١ أفغانيا وخلال عام ٢٠١٠، وزعت موادا أساسية غير غذائية ومجموعات من مستلزمات الشتاء على ٣٦٩ ٣٥ أسرة من العائدين إلى الوطن والمشردين داخليا (أكثر من ٢١٢ ٠٠٠ شخص). وفي منتصف كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٠، انتهت المفوضية أيضا من بناء ٣ ٦٨٧ مأوى، وبذلك بلغ مجموع عدد المآوي التي تم بناؤها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أكثر من ٠٠٠ ١٧ مأوى.

٦٤ - وشهد عام ٢٠١٠ تزايدا في التشرد الناجم عن النزاع واستمر هذا الاتجاه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهناك حاليا ما يقدر بـ ٠٠٠ ٣٦٠ شخص مشرد داخليا في أفغانستان من بينهم ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٠٢ شخص شردوا بسبب النزاع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وحده، أبلغ عن ١٢٢ ١٢ شخصا مشردا بسبب النزاع. وتشترك المفوضية في تنسيق الاستجابات الرامية إلى حماية تلك المجموعات من المشردين داخليا وتقديم المساعدة لها بما في ذلك تيسير العودة الطوعية إلى مواطنهم الأصلية كلما أمكن ذلك. ولفهم التشرد في المناطق الحضرية فهما أفضل وتلبية احتياجات المشردين داخليا، تقوم المفوضية حاليا، جنبا إلى جنب مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والوزارات التنفيذية، بتحديد أنماط الحماية في المستوطنات غير الرسمية في كابل.

٦٥ - وأجرى مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام في أفغانستان، الذي تدعمه الأمم المتحدة، دراسة استقصائية بشأن سبل العيش ودراسة استقصائية عن الأثر في مرحلة ما بعد إزالة الألغام لتقييم الأثر الاجتماعي الاقتصادي لإزالة الألغام الأرضية. ويقدم المركز دعما إلى إدارة إزالة الألغام لإجراء مراجعة للأراضي المطهرة من الألغام. وانخفض عدد الأشخاص الذين يسقطون ضحايا للألغام انخفاضا شديدا وكان معظم الخسائر في عام ٢٠١٠ (٧٤ في المائة) نتيجة للذخائر غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب وليس نتيجة الألغام الأرضية. ويعمل المركز مع الشركاء المنفذين لإعادة مواءمة برامجهم تمشيا مع هذا الاتجاه.

سادسا - مكافحة المخدرات

٦٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراسته الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٠، وأنذر بأن الارتفاع المحتمل في أسعار الأفيون قد يشجع المزارعين على زراعة كميات أكبر من خشخاش الأفيون. وفي عام ٢٠١٠، كان متوسط سعر إنتاج الأفيون الجاف في موسم الحصاد ١٦٩ دولارا للكيلوغرام، أي بزيادة تبلغ ١٦٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩، حيث كان سعر الكيلوغرام ٦٤ دولارا. ولم يترتب على هذا الارتفاع الهائل في الأسعار على المستوى المحلي ارتفاع مماثل في الأسعار لدى البلدان المجاورة. فقد بقيت الأسعار عبر الحدود مستقرة نسبيا. ولذا، انخفضت الإيرادات الناتجة عن اقتصاد الأفيون للجماعات الإجرامية في أفغانستان بمقدار

النصف خلال عام ٢٠١٠. وبلغ مجموع القيمة لصادرات الأفيون والهيروين ١,٤ بليون دولار مقابل ٢,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، أي بانخفاض بنسبة ٥٠ في المائة.

٦٧ - وفي كانون الثاني/يناير أيضا، عقدت وزارة مكافحة المخدرات بالاشتراك مع مكتب المخدرات والجريمة اجتماعا لإحاطة الصحفيين بالدراسة الاستقصائية التقييمية السريعة لمحصول الأفيون الشتوي لعام ٢٠١١ بالنسبة للمقاطعات الوسطى والشرقية والجنوبية والغربية. وكان أهم ما خلصت إليه الدراسة الاستقصائية أنه يمكن توقع انخفاض طفيف في زراعة الأفيون في هذه المناطق خلال عام ٢٠١١، رغم ارتفاع الأسعار. ويبدو أن عوامل متضافرة قد ساهمت في هذا التطور، منها الطقس الجاف والجهود الموجهة إلى مكافحة زراعة الخشخاش والبدائل المشروعة. غير أنه، نقلا عن الدراسة الاستقصائية، من المتوقع أن تتزايد زراعة الخشخاش في مقاطعات فراه وهرات وغور ونيمروز الغربية. وتتبع نفس النمط مقاطعات ننكرهار وكونار ولغمان وكابل وكابيسا الشرقية والوسطى. ويمكن أن تشهد منطقتا كابيسا وغور عودة إلى زراعة الأفيون، مما قد يؤدي إلى فقدان مركزهما كمنطقتين خاليتين من زراعة الخشخاش. ومن المتوقع أن تحتفظ بهذا المركز بقية المقاطعات في وسط أفغانستان وشرقها، التي كانت خالية من زراعة الخشخاش خلال عام ٢٠١٠. ولم يؤد الارتفاع الحالي في الأسعار إلى زيادة في زراعة الأفيون في هلمند وكندهار، وهما أكثر المقاطعات زراعة للأفيون. ويتوقع فعلا أن تنخفض زراعة الأفيون في هاتين المقاطعتين خلال عام ٢٠١١.

٦٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقدت دورة تدريبية مقدمة من الأفغان إلى الأفغان لرفع مستوى الوعي وتحسين اكتشاف قدرات وكالات إنفاذ القانون على نطاق أفغانستان بأكملها، مع التركيز على إعاقة تدفق المواد الكيميائية المستخدمة في صنع الهيروين والمخدرات الأخرى، فضلا عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أيضا، افتتح المكتب القطري التابع لمكتب المخدرات والجريمة في أفغانستان أول مكتب اتصال حدودي في معبر طُرخام بين أفغانستان وباكستان لدعم الكفاح ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦٩ - وتقدر دراسة استقصائية أجراها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة مؤخرا بشأن السجون أن ٣٠ في المائة من السجناء الحاليين حكم عليهم بالسجن بسبب تعاطي المخدرات أو توريدها. وبالإضافة إلى جهوده في مجال الدعوة، يوفر مكتب المخدرات والجريمة الدعم للحكومة في وضع مجموعة من البدائل القائمة على المجتمعات المحلية، مثل مراكز المعالجة من إدمان المخدرات ومراكز الاستقبال والمآوي الليلية وأفرقة الاتصال المتنقلة.

سابعا – دعم البعثة

٧٠ – إنني أشعر بالامتنان للدول الأعضاء لموافقتها على احتياجات الميزانية للبعثة لعام ٢٠١١، مما يمكنها من مواصلة تنفيذ ولايتها. فما زالت البعثة تعمل في ظروف أمنية صعبة. ويمكن التخفيف من الطبيعة المتغيرة للمخاطر التي تواجهها الأمم المتحدة في أفغانستان وينبغي تحقيق ذلك باستخدام الموارد الملائمة الضرورية للحفاظ على الأنشطة حيثما أمكن ذلك. وكما أوصت به إدارة شؤون السلامة والأمن، تواصل البعثة تنفيذ مشاريع تعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد فيما تعمل على تعزيز اتصالاتها وتوسيعها.

٧١ – والهجمات الانتحارية المذكورة أعلاه التي وقعت في كابل مؤخرا وكذلك الهجوم الواقع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ضد مجمع الأمم المتحدة في هرات والمذكور في التقرير السابق، توجه الانتباه إلى ضرورة اتخاذ تدابير ملائمة لتخفيف المخاطر الأمنية عن طريق تنفيذ برنامج لتعزيز الأمن في جميع مكاتب الأمم المتحدة على نطاق البلد. ويجري في كندهار تشييد مجمع آمن على أرض قدمتها حكومة أفغانستان مجانا. ويجري وضع مشاريع لبناء مجمعات مماثلة للمكاتب الإقليمية التابعة للبعثة في كل من باميان ومزار شريف. وأصبح مجمع ألفا الجديد في كابل الآن جاهزا تماما للعمل وأعمال التشييد لتعزيز تدابير تخفيف المخاطر الأمنية في مرافق أخرى للبعثة في كابل وبناء أماكن إقامة إضافية تمضي قدما على النحو المقرر.

٧٢ – ويسرني أيضا أن أفيد بأن معدل الشغور في البعثة بالنسبة للموظفين الدوليين في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ يبلغ ٣٢ في المائة، حيث انخفض من ٣٥ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وبأن إجمالي معدل الشغور فيها هو ٢٠ في المائة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم بتوحيد أحكام وشروط خدمة الموظفين العاملين في مواقع العمل الشاق مثل أفغانستان، إذ لا يزال إبقاء الموظفين ذوي الخبرة يحظى بأولوية لا تقل عما يحظى به استقدامهم من أولوية.

٧٣ – وأنشئ مكتب الدعم التابع للبعثة في الكويت رسميا. ويقدم موظفو البعثة المقيمون في الكويت دعما إداريا إلى الموظفين في منطقة البعثة. ونظام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ونظام استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال قائمان وجاهزان للعمل. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومع إدارة الدعم الميداني لاستكشاف أوجه الكفاءة التي يمكن تحقيقها عن طريق إقامة موقع مشترك لمكتبي البعثة في الكويت. وتعتمد كلتا البعثتين في الكويت على نفس معدات وخواديم تكنولوجيا السواتل، كما يتبادلان برامج بناء القدرات والتدريب.

ثامنا – ملاحظات

٧٤ – قبل خمسة أشهر فقط، في مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة، وافقت أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية على خريطة طريق ستؤدي إلى تولي المؤسسات الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن في كل الأراضي الأفغانية. وتعتمد عملية الانتقال هذه رؤية شاملة للأمن، تقر بأن المكاسب الأمنية لن تكون مستدامة ما لم تكن هناك حوكمة جيدة والتزام طويل الأجل بدعم التنمية الاقتصادية. ويتسق ذلك مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري لندن وكابل وعملية تنفيذ الالتزامات المتبادلة التي قُطعت في هذين المؤتمرين، والمسماة عملية كابل. وقامت الأطراف كلها باتخاذ عدد من الخطوات للمضي قدما بهذه العملية. ويُتوقع أن يقوم الرئيس كرزاي يوم ٢١ آذار/مارس، بمناسبة السنة الأفغانية الجديدة، بإعلان الشريحة الأولى من المحافظات والمقاطعات التي ستؤول المسؤولية الأمنية الكاملة عنها إلى الحكومة الأفغانية.

٧٥ – وتتمثل الخطوات الأولى في عملية الانتقال في بيان قدرة الأفغان على إملاء مسار تنميتهم هم ذاتهم مستقبلا. والغاية من عملية الانتقال هذه تحقيق مستقبل لأفغانستان يتجاوز صراعات الماضي ويسترشد بثقافة البلد الثرية وتاريخه وتقاليده. وسيظل سخاء المجتمع الدولي عنصرا بالغ الأهمية لتحقيق عملية الانتقال هذه. ولا يقل أهمية عن ذلك فهم المجتمع الدولي لمخاطر أن تؤدي نواياه الحسنة في بعض الأحيان إلى الإضرار بالقدرات الأفغانية، واستعداده لإتاحة حلول أفغانية للمشاكل الأفغانية. وإن ممارسة أفغانستان الكاملة لسيادتها لا تقتصر على كونها حقا، وإنما هي أيضا مسؤولية تجاه الشعب الأفغاني. وهذا المعيار الأخير، على وجه الخصوص، هو الذي سيقاس به نجاح عملية الانتقال.

٧٦ – وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، تواجه عملية الانتقال عددا كبيرا من العقبات، تشمل تحديَيْن فوريَيْن يجب التغلب عليهما. الأول هو التوتر بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بشأن مركز البرلمان. فإذا استمر هذا الوضع لفترة أطول، أو أدى إلى أزمة سياسية مستحكمة، فسيؤدي إلى تقويض المصداقية والفعالية والشمول اللازم لتمكين حكومة أفغانستان من قيادة عملية الانتقال. ولا شك في أن العملية الانتخابية شابتها عيوب كبيرة، إلا أن هذه العيوب لم تكن خارج نطاق التوقعات ولا غير مسبوقة. وترى الأمم المتحدة أن المؤسسات الانتخابية اضطلعت بأداء جدير بالإشادة في ظل ظروف عصيبة. وليس هناك شك أيضا في أن النتيجة، التي جاءت انعكاسا لأنماط عدم الاستقرار في البلد، أدت إلى قيام برلمان ظهر فيه قصور في تمثيل السكان البشتون في بعض المناطق مقارنة بالبرلمان السابق. وهذه مشكلة يتعين بوضوح التصدي لها، غير أن طريقة التصدي لها

ستترتب عليها عواقب بالنسبة لعملية الانتقال بوجه خاص، واستقرار أفغانستان في المستقبل بوجه عام. ولا يزال ممثلي الخاص يعمل بصورة وثيقة مع جميع الأطراف لإيجاد حل مناسب، مع إبراز نقطة أساسية هي أن هذا الحل ينبغي ألا يكون على حساب المؤسسات الانتخابية، أو الفصل الدستوري بين السلطات، أو ثقة المجتمع الدولي، أو بالتأكيد ثقة الشعب الأفغاني.

٧٧ - والتحدي المباشر الثاني المواجه في تنفيذ عملية كابل هو الطريق المسدود الذي بلغته قضية مصرف كابل. وهذا ما تترتب عليه أيضا آثار فيما يتعلق بإمكانية قيام الشركاء الدوليين بمواءمة المساعدة مع البرامج الوطنية ذات الأولوية في أفغانستان، ذلك أن تأخير تسوية هذه القضية على مدى فترة زمنية طويلة يهدد بتقويض رؤية الحكومة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتقدم الذي أحرزته في تطوير البرامج الوطنية ذات الأولية. وتتسبب حالات التأخير هذه في إضعاف الثقة في النظام المالي للبلد، وتحول بشكل حاسم دون وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن برنامج قطري جديد لصندوق النقد الدولي. وسيكون من الصعب بالنسبة للشركاء الدوليين، في ظل انعدام برنامج لصندوق النقد الدولي، الوفاء بالتزام مؤتمر كابل بتوجيه الأموال من خلال ميزانية الحكومة. وإذا ما أُضيف ذلك إلى حالة عدم اليقين بشأن توفير الأمن الكافي للمشاريع الإنمائية خلال فترة تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ٦٢ المتعلق بشركات الأمن الخاصة - بغض النظر عن المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حل مرض - يصبح التمويل البالغ الأهمية والضروري لتنفيذ برنامج التنمية الحكومي المحدد الأولويات والالتزامات الحالية بزيادة توفير التمويل من المانحين من خلال ميزانية الحكومة معرّضة للخطر.

٧٨ - ولا يمكن التقليل من أهمية الجوانب المعقدة لهاتين المشكلتين، ولا لما لإيجاد حل لهما من أهمية بالنسبة لمستقبل أفغانستان.

٧٩ - وتلتزم الأمم المتحدة بمواصلة تقديم الدعم إلى عملية كابل، من خلال شراكة بنّاءة وشاملة وشفافة وسديدة عمليا وتكامليا مع جميع الجهات المعنية، بدءا من حكومة أفغانستان وشعبها، بما يشمل جميع الجهات الفاعلة الدولية والإنمائية. ويستند النهد الذي نتبعه، في عملية كابل وعملية الانتقال، إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: يجب أن تكون عملية الانتقال أفغانية صرفا؛ يجب أن تُخطط عملية الانتقال وتُنفذ على أسس مستدامة؛ يجب أن تكفل حماية حقوق جميع الأفغان وتعزيزها. ويمكن أن تكمل منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان ما تبذله القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، من جهود وتضفي عليها قيمة مضافة في قطاعات محددة، من قبيل الوساطة على الصعيد المحلي ودعم عمليات حل النزاعات؛ والدعوة ورصد حقوق الإنسان؛ وتقديم المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات الأفغانية في ما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية وإدارة الكوارث

الطبيعية في حدود التمويل والموارد المتاحة لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري؛ ودعم جهود تنسيق المساعدة الإنمائية الدولية التي يقودها الأفغان على جميع مستويات الحكومة. وسينصب التركيز على المواقع التي تنشأ في احتياجات وحيث تتيح الأوضاع الأمنية وإمكانيات الوصول للمنظمة أن تبذل قصارى جهودها وتعزز وجودها، حسب الاقتضاء. وسوف تواصل الأمم المتحدة أيضا اتباع نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“، وتعزيز اتساق جهودها في أفغانستان، وذلك انسجاما مع ما قطعته من التزامات للرئيس كرزاي.

٨٠ - ومع مضي عملية الانتقال قدما، وهي عملية تركز حاليا، في معظمها، على الأمن، فإنها لا يمكن أن تصبح مستدامة إلا إذا كانت مصحوبة بعملية سياسية شاملة للجميع. فمن شأن هذه العملية أن تكفل أن يكون لجميع الأفغان مصلحة راسخة في تعزيز البرنامج الذي حددته عملية كابل. وقد أثبتت حكومة أفغانستان، بعقدها اجتماعات لمجلس السلام الاستشاري، وبإنشاء المجلس الأعلى للسلام، واعتماد البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج وتنفيذه تدريجيا، قدرتها القيادية في مجال تعزيز الحوار بين الأطراف الأفغانية. فينبغي أن يستمر هذا الزخم الذي أطلقه الرئيس كرزاي في افتتاح ولايته الثانية. وجميع الأطراف مدينة للشعب الأفغاني بالعمل من أجل تعزيز وزيادة تأكيد وحدة الهدف المتمثل في تحقيق التعايش السلمي بين جميع قطاعات المجتمع الأفغاني.

٨١ - ويرتبط ارتفاع التكلفة البشرية للنزاع، التي ننظر إليها بقلق متزايد، بتصاعد حدة العمليات العسكرية، فضلا عن زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، واستمرار حوادث الهجمات الانتحارية. فيجب أن تكون هذه المحنة التي يمر بها المدنيون الأفغان الذين يتحملون وطأة النزاع هي المسوغ الرئيسي لتعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وضمان احترام المعايير القانونية الدولية من قبل جميع الأطراف، بل وللبحث أيضا عن حل سياسي يتيح لجميع الأفغان، رجالا ونساء وفتيانا وفتيات، أن يشاركوا في انتقال بلدهم إلى مرحلة الاستقرار، ليكونوا بمأمن من العنف وليتمتعوا بحقوق الإنسان الأساسية.

٨٢ - وبمواصلة مبادرة إعادة الإدماج، يمكن أن تساعد تدابير بناء الثقة على إحراز تقدم نحو تحقيق الحوار بين الأطراف الأفغانية وتعزيزه. وفي ضوء ذلك، أشجع أعضاء مجلس الأمن، في ما سيجرونه من مداولات في المستقبل، على أن يضعوا نصب أعينهم ما تنطوي عليه نظم الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، في السياق الأفغاني، من أهمية ومغزى من الناحية السياسية.

٨٣ - وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مجهزة، عن طريق فريق دعم السلام الوارد وصفه في هذا التقرير، بإمكانيات بذل مساعيها الحميدة وتنفيذ ولاية التواصل السياسي التي تضطلع بها، فضلا عن اقتراح تدابير لبناء الثقة والترويج لذلك، بغية دعم المجلس الأعلى للسلام، وتنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، ثم في نهاية المطاف صوغ وتنفيذ عملية للمصالحة يقودها الأفغان.

٨٤ - وليس من المغالاة في شيء التأكيد على ما سيجلبه تمتع أفغانستان بالاستقرار والازدهار من إمكانيات التقدم بالنسبة لجيرانها وللمنطقة الأوسع نطاقا. ويجب دعم التشارك المستمر بين أفغانستان وشركائها في المنطقة في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية وتطوير الهياكل الأساسية. ويجب بالمثل أيضا دعم مشاركة بلدان المنطقة في إنجاز عملية للمصالحة يقودها الأفغان. وفي هذا الصدد، سيواصل ممثلي الخاص الاضطلاع بدوره التنسيقي على الصعيد الإقليمي، وسيسافر إلى البلدان في المنطقة وإلى البلدان المجاورة لتيسير هذه الجهود والمساعدة على إدامتها.

٨٥ - وعلى ضوء ما سبق، ينبغي تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي ستنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، لمدة ١٢ شهرا إضافية. وينبغي أن يظل عمل البعثة في أفغانستان مسترشدا بعناصر الولاية، المبينة في قرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠)، مع المراعاة الواجبة لما حدث من تطورات على مدار السنة الماضية ولأولويات البعثة المذكورة أعلاه بالنسبة لعام ٢٠١١.

٨٦ - ويتسم عمل الأمم المتحدة في أفغانستان بالتعاون البنّاء والواسع النطاق مع الكيانات الدولية الأخرى. وأود في هذا السياق أن أعرب عن تقديري خصوصا لكبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لما بذلاه من وثيق التعاون مع ممثلي الخاص وفريق معاونيه.

٨٧ - وأود في الختام أن أعرب عن تقديري وامتناني لممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ستافان دي ميستورا، لما أبداه من تفان في العمل وفعالية في القيادة. وأود أن أتوجه بالتنويه والعرفان المتواصلين أيضا إلى جميع العاملين في صفوف الأمم المتحدة في أفغانستان، رجالا ونساء، الذين يدأبون على العمل بلا كلل تحت وطأة ظروف بالغة المشقة، تعزيزا لأهداف تحقيق السلام والازدهار والاستقرار في أفغانستان.

مرفق

التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية

أولا – الأمن

النقطة المرجعية: إقامة مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة قادرة على كفالة السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية والجيش الوطني الذين تلقوا التوجيه والتدريب، ويعملون طبقا لهيكل متفق عليه	• يسير الجيش الوطني والشرطة الوطنية على الطريق الصحيح نحو تحقيق معدلي النمو لعام ٢٠١١ البالغين ٦٠٠ ١٧١ و ٠٠٠ ١٣٤ فرد على التوالي. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان قوام قوات الأمن الوطني الأفغانية كما يلي: ٠٠٠ ١٥٢ فرد من الجيش الوطني و ٠٠٠ ١١٨ فرد من الشرطة الوطنية. • يلاحظ استقصاء تصورات الشرطة الذي أجراه البرنامج الإنمائي في شباط/فبراير ٢٠١١ تحسنا بنسبة ٣٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩ في ثقة الجمهور في قوات الشرطة (رغم أن مستوى الثقة العامة في المنطقة الجنوبية قد انخفض). • في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد رؤساء دول وحكومات البلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي صدر بشأنها تكليف من الأمم المتحدة والتي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي بيانا جاء فيه أن عملية الانتقال في بعض المقاطعات والمحافظات تسير على الطريق الصحيح بحيث تبدأ في أوائل عام ٢٠١١. وأكد الإعلان من جديد دعم الرئيس كرزاي في تحقيق هدفه المتمثل في أن تتولى قوات الأمن الوطني الأفغانية قيادة العمليات الأمنية وتنفيذها في جميع المقاطعات بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

وضع خطة للانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن بصورة تدريجية تستند إلى الظروف القائمة، وإحراز التقدم فيها	• في ٦ شباط/فبراير، أشار الرئيس كرزاي إلى أنه سيعلن في المرحلة الأولى من العملية الانتقالية في السنة الأفغانية الجديدة، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١١.

ثانيا – السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشاركة الإقليمية لمواصلة عمليات بناءة وشاملة تعزز بيئة سياسية مؤاتية لإحلال السلام

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
وضع عمليات وطنية وإقليمية شاملة وتنفيذها من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة الإدماج والمصالحة	• انعقد مجلس السلام الاستشاري في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بمشاركة ٦٠٠ ١ مندوب.
	• شاركت أكثر من ٣٠٠ امرأة (ما يقارب من ٢٥ في المائة من مجموع المشاركين) بنجاح في المجلس.
	• أصدر الرئيس كرزاي مرسوما في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ أطلق به رسميا البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج.
	• انضم أكثر من ٩٠٠ عنصر من العناصر المناوئة للحكومة إلى البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج.
	• جرى التعهد للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج بأكثر من ٢٣٤ مليون دولار، منها ١٣٤ مليون دولار تم تحصيلها بالفعل.
تعزيز قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)	• أنشأت حكومة أفغانستان فريقا عاملا رفيع المستوى كي يجمع ويدمج المعلومات التي ينبغي تقديمها إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لدعم طلبات إعادة النظر.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة الدعم الشعبي المقدم إلى عملية السلام من خلال المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية ومع المجتمع المدني	• أنشئ المجلس الأعلى للسلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. كما أنشئت لجان المقاطعات للسلام وإعادة الإدماج في ٢٧٨ مقاطعة. وتدرس الأمانة المشتركة إجراء تغييرات على هيكل اللجان وتكوينها، وزيادة تمثيل المجتمعات المحلية وشيوخ القبائل والمجتمع المدني، وفرض قيود على العضوية، أي ٢٥ عضوا لكل لجنة. • أجرى المجلس الأعلى للسلام زيارات رفيعة المستوى إلى هرات وقندهار وجلال آباد وقندوز للتعريف بعملية السلام وحشد الدعم لها. • زار المجلس الأعلى للسلام إيران وباكستان وتركيا لمناقشة الدعم الإقليمي المقدم إلى جهود السلام والمصالحة.

ثالثا – الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بَسْط سلطة الحكومة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشرعية والخضوع للمساءلة، وصولاً إلى المستوى المحلي، بحيث تكون قادرة على تنفيذ السياسات، وتتزايد قدرتها على البقاء بالإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور	• في عام ٢٠١٠، كانت لجنة الشكاوى الانتخابية تتألف من ٣ أفغان وعضوين دوليين اثنين (مقارنة بـ ٣ أعضاء دوليين وعضوين وطنيين اثنين في عام ٢٠٠٩). • انخفض عدد الموظفين الدوليين اللازمين لتقديم الدعم التقني إلى اللجنة الانتخابية المستقلة مقارنة بعام ٢٠٠٩. • اضطلعت اللجنة الانتخابية المستقلة بوظائفها في الوقت المناسب وفقا للجدول الزمني الانتخابي للانتخابات

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	البرلمانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
	• تحققت حصة ٦٨ مقعدا للعضوات في البرلمان بانتخاب ٦٩ عضوة في البرلمان.
إنشاء لجنة للرصد والتقييم ووضع نقاط مرجعية لمكافحة الفساد	• أنشئت لجنة الرصد والتقييم قانونا بموجب مرسوم رئاسي. وقد تم تعيين ثلاثة أعضاء أفغان من قبل الرئيس، وترشيح ثلاثة أعضاء دوليين من جانب المجتمع الدولي. وقد تأخر افتتاح عمل اللجنة نتيجة لانسحاب غير متوقع لعضو دولي.
	• تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء أمانة لجنة الرصد والتقييم التي سيمولها المانحون الدوليون عن طريق برنامج تابع للبرنامج الإنمائي.
تمكين مؤسسات مكافحة الفساد للإشراف على نهج يشمل قطاعات الحكومة كلها من أجل مكافحة الفساد	• يقوم المكتب الأعلى للرقابة، بدعم من الرئيس، بتنسيق وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الحكومة لمكافحة الفساد (على سبيل المثال نقاط العمل الثلاث الأهم التي اعتمدتها كل وزارة لمكافحة الفساد).
نشر إقرارات أصول الموظفين العموميين سنويا	• سجل ٩٩٥ ١ من كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء، أصولهم، ونشرت النتائج في وسائل الإعلام الوطنية.
زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية، على المستويات المركزية ومستوى المقاطعات والمناطق، على أداء المهام وتوفير الخدمات	• منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرى معهد الخدمة المدنية الأفغاني تدريبا فنيا أساسيا لما مجموعه ٣٥٨ ١٢ من موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد، وقدم مبادرات إضافية للتدريب على تنمية القدرات إلى ٨١٤ ٤ من موظفي الخدمة المدنية.
	• قبل المعهد ١٠٠ ١ خريج جامعي في كابل و ٠٠٠ ٢ خريج على الصعيد دون الوطني في برنامجه للتدريب الداخلي لجذب المرشحين المتعلمين الأصغر سنا إلى وظائف في الخدمة المدنية.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة الشفافية والفعالية للتعيينات في الخدمة المدنية	• أنشأت حكومة أفغانستان نظاما جديدا للتعيين يستند إلى الجدارة، من خلال مرسوم رئاسي، لتعيين حكام المحافظات ونواب حكام المقاطعات. ولن يتم بعد الآن تعيين المسؤولين على أساس سياسي، وسيتم تعيينهم في منصب كبار موظفي الخدمة المدنية. • عُين ٢٥ حاكم محافظة من خلال الآلية الجديدة. • أُعلن عن ٤٥ شاغرا لحكام المحافظات و ١٧ شاغرا لنواب حكام المقاطعات، ويجري حاليا ملء هذه الشواغر.
تعزيز إصلاحات الخدمة المدنية بإتباع نهج شامل لبناء القدرات والاعتماد على المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة	• في عام ٢٠١٠، أنشئت ست وحدات إضافية لإدارة تنفيذ الإصلاحات من أجل تنفيذ الإصلاح المؤسسي وتيسيره على المستوى الوزاري، ومستوى السلطة القضائية بفضل دعم مالي دولي.
تنفيذ سياسة الحوكمة دون الوطنية، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية	• أقر مجلس الوزراء سياسة الحوكمة على الصعيد دون الوطني في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠. • أكملت المديرية المستقلة للحوكمة المحلية العمل في إطار تنفيذ السياسات وإطار التخطيط والتمويل دون الوطني. • أنشأت المديرية المستقلة لجنة تشريعية دون وطنية ووضعت خطة تنمية من أجل الانتقال من مجالس التنمية المجتمعية إلى مجالس القرى. • صاغت المديرية المستقلة قوانين الحكومات المحلية ومجالس المقاطعات ومجالس المحافظات ومجالس القرى والبلديات، التي يعكف خبراء قانونيون من إدارة السياسات التابعة لها على مراجعتها حاليا. وستحال القوانين إلى مجلس الوزراء بمجرد استعراضها من قبل وزارة العدل، ومن ثم إلى البرلمان للموافقة عليها.
وضع معايير للحدود الإدارية ونشرها	• لم يحرز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
إنشاء بنية تحتية كافية لأداء المؤسسات الحكومية عملها، ولا سيما على المستوى دون الوطني	• شيدت حكومة أفغانستان، بدعم من الشركاء الدوليين، ما مجموعه ١٧٩ مكتبا حكوميا في المحافظات، أي بزيادة ١٠ مكاتب منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.
إنشاء نظام قضائي ونظام جنائي ذوي مصداقية يحترمان حقوق الإنسان للمواطنين ويدعمانها، ويكونان متاحين لكل المواطنين	• من المتوقع أن تنتهي في آذار/مارس ٢٠١١ المشاورات المتعلقة بمشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي أعدته وزارة العدل، من أجل وضع صيغته النهائية وإخضاعه للعملية التشريعية. • توسيع مكاتب المساعدة القانونية بوزارة العدل إلى ١٩ مقاطعة، من مكتب واحد في عام ٢٠٠٩، مع تعيين حوالي ٦٥ محام مساعدة قانونية، أي بزيادة عن ١٥ محام في ٢٠٠٩. • لا يزال توفير المنظمات غير الحكومية لخدمات المساعدة القانونية على نفس المستوى تقريبا كما كان الحال في عام ٢٠٠٩. وهناك حاليا ما يقرب من ١٩٠ محام مساعدة قانونية (مقارنة بـ ١٨٣ محام في أواخر عام ٢٠٠٩). • أحرز بعض التقدم بشأن إصلاحات الأجور وتحديد رتب الوظائف في المحكمة العليا، ومكتب النائب العام، مع إنشاء وحدات إدارة تنفيذ الإصلاحات. • تم الانتهاء من وضع المشروع الأول لبرنامج القانون والعدالة للجميع الذي يمتد ثلاث سنوات، وتجري ترجمته حاليا.

رابعا – حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، وذلك تمشيا مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين وحالة النساء والفتيات وحرية التعبير والمساءلة على أساس سيادة القانون

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وترويع المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة ذات الصلة للقانون الدولي	• في عام ٢٠١٠، قُتل وأصيب ١٢٠ ٧ مدنيا أفغانيا، أي زيادة بنسبة ١٩ في المائة عن ٢٠٠٩. وتم ربط عناصر مناوئة للحكومة بسقوط ٤٤٦ ٥ من الخسائر في صفوف المدنيين (٧٦ في المائة). ونسب ما مجموعه ٨٤٠ من الخسائر في صفوف المدنيين (أي نسبة ١٢ في المائة) إلى القوات الموالية للحكومة. وتعذر عزو نسبة الـ ١٢ في المائة المتبقية.
	• ساهمت التوجيهات التكتيكية وإجراءات التشغيل الموحدة التي تنفذها قوة المساعدة الأمنية الدولية في عام ٢٠١٠ في انخفاض في عدد الضحايا المدنيين على أيدي القوات الموالية للحكومة.
	• أسفرت جهود الرصد والدعوة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة عن إذكاء الوعي بالحاجة إلى تحسين احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وأسهمت في السياسات التي تنتهجها القوات الموالية للحكومة بغية الحد من وقوع إصابات بين المدنيين.
تحسين الوعي لدى الأفغان بحقوقهم ولدى الحكومة بالتزاماتها	• أسفر نشر تقرير البعثة/المفوضية بشأن الممارسات التقليدية الضارة وتنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وأنشطة الدعوة/التدريب ذات الصلة، عن زيادة الوعي بقانون القضاء على العنف ضد المرأة الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٩.
	• روجت أنشطة التوعية التي تضطلع بها البعثة للحق في المشاركة السياسية بين النساء خلال الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تحسين أثر التدابير القانونية والسياساتية ودعمها لمكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات	• أنشأت الحكومة لجنة وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة عقب سن قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وأنشأت ٢٢ لجنة بالمقاطعات حتى الآن.
	• كشف تقرير البعثة/المفوضية لعام ٢٠١٠ بشأن الممارسات الضارة التقليدية وتنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة أن هذه الممارسات لا تزال واسعة الانتشار، وإنه إن كان هناك بعض التحسن في تصدي الدول للممارسات الضارة والعنف الموجه ضد المرأة، غالبا ما تفشل الشرطة والسلطة القضائية في إنفاذ القانون بتراهة، ولا ترغبان في تنفيذ القوانين التي تحمي حقوق المرأة أو يتعذر عليهما القيام بذلك. وكشفت أبحاث لهذا التقرير أن غياب الوعي بالقانون وفهم أحكامه لا يزالان شائعين بين المكلفين بتنفيذه.
	• قدم الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة للقضاء على العنف ضد المرأة، منحا إلى المنظمات الوطنية لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، مع صرف ٤,٧ ملايين دولار من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠.
تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لها	• في أيار/مايو ٢٠١٠، عُقد مجلس لإنصاف الضحايا، مما وفر منتدى لاسترعاء انتباه الحكومة لقضايا من قبيل الإفلات من العقاب قبل انعقاد مجلس السلام الاستشاري في حزيران/يونيه.
	• التزمت الحكومة، في مؤتمر كابل، بإعادة النظر في خطة العمل من أجل السلام والمصالحة والعدالة.
	• أثار البدء في البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج القلق بين جماعات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ولا سيما فيما يتعلق بإشارة البرنامج إلى إمكانية العفو السياسي وإجراءات تسوية المظالم.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• أصدر المجتمع المدني الأفغاني، في مؤتمر صحفي عُقد يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بيانا يدعو فيه الرئيس إلى استعراض تشكيل المجلس الأعلى للسلام، خصوصا فيما يتعلق بتمثيل المجتمع المدني والمرأة. وأعقب ذلك عقد مؤتمر ليوم واحد بشأن العدالة والمصالحة في كابل في تشرين الثاني/نوفمبر.
وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان	• في أيار/مايو ٢٠١٠، استعرضت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التقدم الذي تحرزه الحكومة في كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها في أيار/مايو ٢٠١٠ بعد تقديم التقرير الدوري الثاني للدولة إلى اللجنة.
	• نظمت البعثة حلقة دراسية لدعم وحدة دعم حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، ووزارة الشؤون الخارجية وأصحاب المصلحة الآخرين في تصميم خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.
	• أكملت حكومة أفغانستان، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقريرها الدوري الأول الذي يُقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بوصفها المؤسسة الأفغانية الوطنية لحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها وتعزيزها	• في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بدأت وحدة دعم حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل عملها رسميا.
	• تتصدر اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تنسيق أنشطة الوزارات التنفيذية وأوساط المجتمع المدني لتنفيذ برنامج الأولوية الوطنية لحقوق الإنسان والمسؤوليات المدنية. وتؤدي البعثة دورا مساندا بوصفها عضوا في الفريق العامل التابع للبرنامج.
	• تعهدت الحكومة، في مؤتمر كابل، بإعطاء الأولوية لاعتماد مشروع قانون الإجراءات الجنائية، ولتطوير قاعدة بيانات عن السجناء وتنفيذها.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• ينتج عن ضعف القدرات في إدارة نظم العدالة الجنائية والعقوبات حالات احتجاز تعسفي وسوء تنفيذ ضمانات المحاكمة العادلة.
	• قررت الحكومة، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، توفير التمويل الحكومي لعمليات اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أكدت وزارة المالية أنه قد أدرج في الميزانية مليون دولار للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للفترة آذار/مارس ٢٠١١ – شباط/فبراير ٢٠١٢.

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية، يدعمها المجتمع الدولي، تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتسهم في الاستقرار العام

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تُصمم البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفذ بدعم وتأييد دوليين	• حُددت الاحتياجات ذات الأولوية لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان من خلال ٢٢ برنامجا وطنيا ذا أولوية مدرجا في مؤتمر كابل في تموز/يوليه ٢٠١٠.
	• أقر برنامجان وطنيان ذو أولوية بصورة تامة، وهما البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج وبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.
	• وضعت حكومة أفغانستان إطارا للمساءلة والرصد من أجل البرامج الوطنية ذات الأولوية، وقدمته في اجتماع المجلس المشترك لرصد التنسيق المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.
	• وُضعت خطط عمل مدتها ستة أشهر لجميع البرامج الوطنية ذات الأولوية بالتشاور مع المجتمع الدولي. ويجري تحديد التكلفة الكاملة لكل برنامج وطني ذي أولوية ووضع مقترحات له لمدة ثلاث سنوات.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة التوزيع العادل للمساعدات الإنمائية والإنفاق الحكومي في جميع أنحاء أفغانستان	• يجري حاليا استكمال الترتيبات التعاقدية لتقييمات إدارة المالية العامة لسبع وزارات تنفيذية (تمثل ما يقرب من ٩٠ في المائة من موارد التنمية والإنفاق).
زيادة تحصيل الإيرادات والنمو المستدام استنادا إلى الموارد الأفغانية	• تتوقع حكومة أفغانستان زيادة في نمو الإيرادات من ٨,٩ إلى ٩,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١.
	• تعكف الحكومة على وضع برنامج المبادرة الوطنية لممر الموارد الإقليمية وتحديد تكلفته. ويركز العمل الجاري على وضع خطة النقل بالسكك الحديدية الإقليمية، والانتهاء من الطريق الدائري الوطني واستراتيجية لخطوط الأنابيب في المنطقة.
	• أعدت الحكومة برنامجها الخمسي الوطني للامتياز في الصناعات الاستخراجية الذي يركز على خمسة مجالات استراتيجية، بما في ذلك إصلاح السياسات والتشريعات وتحسين تنظيم القطاعات وإصلاح المؤسسات الحديثة وإدخال تحسينات على بيئة الأعمال وإدارة المعلومات لتسهيل زيادة الاستثمار.
	• صاغت حكومة أفغانستان سياسات جديدة بشأن استخراج المعادن والنفط والغاز، ونقحت تشريعات رئيسية للتعدين والهيدروكربونيات، وذلك دعما للبرنامج الخمسي الوطني للامتياز في الصناعات الاستخراجية.
	• الحكومة الأفغانية عضو في أمانة مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، وتسير على الطريق الصحيح لتصبح عضوا في المبادرة بحلول عام ٢٠١٢.

سادسا – التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: التنسيق الإقليمي المطرد والفعال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية	• وُقِّع اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ودخل حيز النفاذ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١. وسوف يبدأ تنفيذ الاتفاق ريثما يتم حل قضية رسوم العبور لسائقي الشاحنات الأفغان، والتي تطالب أفغانستان بإعفائها. • وُقع الاتفاق الإطاري لخط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند في عشق أباد، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. • تم الانتهاء من بناء خط السكك الحديدية من هايراتون إلى مزار شريف. • التزم رئيسا أفغانستان وباكستان، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالبدء في مشروعي السكك الحديدية بين بيشاور/جلال أباد وكويتا/قندهار، على أساس الأولوية. • انضمت باكستان وتركمانستان إلى برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. • بدأت البعثة مبادرة طريق الحرير لكابل في ٨ أيار/مايو ٢٠١٠. • شارك وزير الاقتصاد الأفغاني في جلسة لمنظمة شانغهاى للتعاون في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وطلب منح أفغانستان العضوية الكاملة في المنظمة. • عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الرابع بشأن أفغانستان في اسطنبول في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وركزت توصيات المؤتمر على تطوير الطرق والسكك الحديدية الإقليمية؛ والصناعة الاستخراجية المتعلقة بالألغام؛ ودعم الجهات المانحة لتنفيذ اتفاق التجارة العابرة؛ وتنسيق البنية التحتية للجمارك والنقل وتطويرها.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• وافقت القمة الثلاثية الرابعة لرؤساء أفغانستان وإيران وطاجيكستان، المعقودة في طهران في ٥ آب/أغسطس، على اعتماد مشاريع استراتيجية مشتركة بشأن السكك الحديدية والطرق ومحطات الطاقة وخطوط النقل بين طاجيكستان وإيران عبر أفغانستان.
	• انعقدت القمة الثلاثية الأطراف الخامسة لرؤساء أفغانستان وباكستان وتركيا في اسطنبول في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.
	• عقدت قمة رباعية بين الاتحاد الروسي وأفغانستان وباكستان وطاجيكستان في سوتشي، الاتحاد الروسي، يوم ١٨ آب/أغسطس، لبحث مجالات التعاون لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة.

سابعا – الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي للأولويات الأفغانية باتساق ضمن إطار التنسيق بقيادة أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة نسبة اتساق المعونة مع استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان والأولويات الحكومية	• تضع حكومة أفغانستان الصيغة النهائية للاستعراض المالي للجهات المانحة، وهي أداة قياس اتساق المعونة وتقييمها.
	• تواصل الحكومة والجهات المانحة التفاوض بشأن معايير تحديد ورصد التزامات مؤتمري لندن وكابل ذات الصلة بتحقيق ٨٠ في المائة من المعونة المخصصة للبرامج الوطنية ذات الأولوية و ٥٠ في المائة من المعونة الإنمائية المقدمة من خلال الحكومة.
	• أجرت الحكومة مشاورات مع المجتمع الدولي بشأن إطار التمويل من خارج الميزانية. وتتواصل المناقشات بهدف وضع اللمسات الأخيرة على الدليل التنفيذي لتمويل التنمية من خارج الميزانية.

تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي	• أنشئ الفريق العامل للتعاقدات الخارجية. • أنشئت أفرقة عاملة تقنية لاستعراض عمليات التعاقد وتحديد المجالات المعرضة للممارسات الفاسدة.
تعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد دعما لعملية كابل، وكوسيلة للاستعراض المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة	• اعتمد أعضاء المجلس الاختصاصات المنقحة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

ثامنا – مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: استدامة التوجه في الحد من زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، وإدمان المخدرات

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
انخفاض زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، ومعدلات إدمان	• ظلت زراعة الأفيون مستقرة في عام ٢٠١٠ عند ٠٠٠ ١٢٣ هكتار، بانخفاض من ذروة بلغت ٠٠٠ ١٩٣ هكتار في عام ٢٠٠٧، مع إجراء ٩٨ في المائة من الزراعة في تسع مقاطعات في جنوب البلد وغربه.
	• يقدر إجمالي إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٠ بـ ٦٠٠ ٣ طن متري، أي بانخفاض بنسبة ٤٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. ويعزى الانخفاض إلى عدوى النبات التي أصابت مقاطعتي زراعة نبات الخشخاش الرئيسيتين، هلمند وقندهار.
	• في أفغانستان، أظهرت الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٠ أن عدد متعاطي الأفيون العاديين قد ارتفع بنسبة ٥٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٥، من ٠٠٠ ١٥٠ إلى ٠٠٠ ٢٣٠ فرد، بينما ازداد عدد متعاطي الهيروين من ٠٠٠ ٥٠ إلى ٠٠٠ ١٢٠ فرد، أي بزيادة ١٤٠ في المائة.
زيادة الجهود الرامية إلى حظر المخدرات ومكافحة الاتجار بها بفعالية	• في عام ٢٠١٠، أجرى ضباط الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات ٢٧٧ ١ عملية مما أسفر عن ضبط ٩٩٤ ٥١ كجم من الأفيون وما يقرب من ٠٠٠ ٧ كجم من الهيروين و ٠٠٠ ٦٥ كجم من الحشيش و ٤٠٠ ٣ كجم من المورفين و ٨٩٥ ١٧٩ كجم من السلائف

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	الكيميائية. وتم تفكيك أربعة وستين مختبرا لتصنيع المخدرات. وألقي القبض على ما مجموعه ١ ١٨٦ من المشتبه بهم، بينهم ١٠ رعايا أجانب.
	• أدى الحظر الشامل في إطار العملية الثانية للمبادرة الإقليمية الهادفة للاتصال والخبرة والتدريب من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع عام ٢٠١٠ إلى الاستيلاء على ١ ٦٣٠ كيلوغراما من أنهيدريد الخل في أفغانستان، ٣٨٣ كجم في إيران و ٠٠٠ ٢١ كجم في باكستان. وبدأت العملية الثالثة للمبادرة الإقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
زيادة في الزراعة المشروعة وما يتصل بها من استثمارات رأس المال الخاص في مجالات كانت تستخدم في السابق لزراعة الخشخاش	• نتيجة لاستقرار زراعة الأفيون في العامين الماضيين، فإن الأرقام بالنسبة لهذا المؤشر غير متاحة في الوقت الراهن.